إسحق غال- نور (*)

السجال الصهيوني حول التقسيم (١٩١٩- ١٩٤٧)

ملخّص

اتخذت الحركة الصهيونية بين الحرب العالمية الأولى وإقامة دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، قرارات تتعلّق بالأرض، ما زالت صالحة لتشكّل مصدراً لاستخلاص الدروس بشأن المعضلة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم.

عبّرت الحركة الصهيونية في هذه القرارات المتعلقة بالإقليم أو بمسألة الأرض، عن استعدادها للنظر في مبادلة الأرض بقيم أخرى، منها وفي المقام الاول السيادة السياسية. وقد انعكست في هذه القرارات ازدواجية المواقف اليهودية تجاه مسألة الأرض؛ فمن جهة أولى، كانت المواقف المتعلّقة بالأرض عاطفية متّصلة بالإحساس بالهوية الجماعية، وطن الآباء، الوطن الأم، والوطن القومي، ما أدّى إلى اتخاذ مواقف تعبيريّة؛ ومن جهة ثانية، نظرت الصهيونية إلى الأرض كمَوْرد ملموس، فتعاملت معها كوسيلة لتلبية احتياجات معيّنة – الأمن، الجدوى الاقتصادية، التطور الاجتماعي، والثروات الطبيعية. وتدلّ الموافقة على المبادلة أن قرارات الحركة الصهيونية في فترة ما قبل العام ١٩٤٨ احتكمت باستمرار إلى الجانب الأداتيّ البراغماتيّ، وقد هيمن هذا النهج على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧.

مقدّمة

اتخذت الحركة الصهيونية بين الحرب العالمية الأولى وإقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، ثلاثة قرارات داخلية عكست توجّهها نحو ثلاث مسائل، هي: الأرض والحدود والتقسيم. شكّل كلّ من هذه القرارات مفترَقاً – في ١٩١٩، ١٩٣٧، و١٩٤٧ – ولكن مضامينها

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية– القدس وباحث زميل في «معهد فان لير»– القدس

على الرغم من أن بريطانيا تعهّدت في إعلان بلفور العام ١٩١٧ بالمساعدة في إنشاء «وطن قوميّ يهوديّ» في فلسطين – التي لم تكن حينذاك تحت سيطرتها – فإنها لم تعيّن أيّ حدود. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اجتمع ممثلو القوى الكبرى في مؤتمر السلام في فرساي لتقطيع أراضي امبراطورية هابسبورغ والامبراطورية العثمانية ومن ضمنها «الشرق الأدنى». وللمرّة الأولى كان على الحركة الصهيونية النظر في الأبعاد العملية لتطلعاتها الإقليمية وتحديد المنطقة التي ترغب في أن يقوم عليها «الوطن القومي» اليهودي.

ذات الدلالات الحاسمة لا تتعلق فقط بواقع تلك السنوات التكوينية، فهي محمّلة بالدروس المستفادة لدى بحث المعضلة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم. كانت هذه القرارات في حينها موضوعًا لجدل داخليّ كثير؛ وحالما حُسم الأمر واتّخذت القرارات رسخت كسوابق ذات وزن حاسم في تشكيل إجماع صهيوني حول القيمة النسبية لقضايا ثلاث، هي، سيادة الدولة، والأرض والحدود، وحول المقايضات المحتملة بين هذه القضايا.

السؤال المركزي الذي جرت مناقشته هو: هل الحركة الصهيونية على استعداد للنظر في تقسيم فلسطين؛[١] أي لمقايضة الأرض والحدود وقيم أخرى؟ لقد كانت القيمة الرئيسة في ذلك الحين إقامة الدولة ذات السيادة. وفي النهاية يُطرح هنا السؤال: هل تضمنت قرارات ما قبل العام ١٩٤٨ – وبخاصة الخطاب العامّ سنة ١٩٣٧ – نقاطًا محدّدة للخيارات التي تواجهها إسرائيل اليوم؟

مفترقات القرارات[٢]

مذكّرة ١٩١٩

على الرغم من أن بريطانيا تعهّدت في إعلان بلفور العام ١٩١٧ بالمساعدة في إنشاء «وطن قوميّ يهوديّ» في فلسطين – التي لم تكن حينذاك تحت سيطرتها – فإنها لم تعيّن أيّ حدود. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اجتمع ممثلو القوى الكبرى في مؤتمر السلام في فرساي لتقطيع أراضي امبراطورية هابسبورغ والامبراطورية العثمانية ومن ضمنها «الشرق الأدنى». وللمرّة الأولى كان على الحركة الصهيونية النظر في الأبعاد العملية لتطلعاتها الإقليمية وتحديد المنطقة التي ترغب في أن يقوم عليها «الوطن القومي» اليهودي. وقد وضعت المنظمة الصهيونية أهدافها ومبادئها وحججها في المذكرة التي رفعها في شباط ١٩١٩ وفد ترأسه حاييم وايزمان.

اشتملت المذكرة على نوعين من المطالب:[٣] أولاً الحق التاريخي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل، والعلاقة مع السهول الخصبة شرقي نهر الأردن؛ ثانيًا، الحاجة إلى مساحة تكفي لتلبية احتياجات الاستيطان والتطور الاقتصادي القابل للنموّ. إضافة إلى ذلك، أكّدت المذكّرة الحاجة إلى ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تضمن نموّ وتطوّر الوطن القومي وتؤدّي في نهاية الأمر إلى إقامة «كومونولث» أو رابطة لها استقلالها الذاتي. كانت مساحة الأرض التي وُصفت في المذكّرة ٤٥ ألف كيلومتر مربع، تشمل «الجليل الشمالي» (جنوب لبنان، اليوم)، وهضبة الجولان، وجبال عجلون، ونحو ١٨ ألف كيلومتر مربع شرقيّ نهر الأردن.

ومع ذلك، تعتبر هذه المطالب المقدّمة من المنظمة اليهودية تسوية، إذ تضمّنت عدّة تنازلات مهمّة: فأولاً، هي رسمت الحدود الشمالية عند صيدا لتشمل معظم نهر الليطاني في الوطن القومي اليهودي، ولكن أيضا لتدعم البريطانيين في مفاوضاتهم مع الفرنسيين؛ وثانيًا، لم تطلب ضمّ جميع منطقة شرقي الأردن ضمن حدود الوطن القومي اليهودي، وذلك في مسعىً إلى تحصيل دعم الحركة القومية العربية برئاسة الأمير فيصل.[٤] وكان أقصى ما يمكنهم تأمله من خطّ الحدود شرقيّ الأردن أن يجاري امتداد مسار سكّة الحجاز؛ ثالثًا، الحدود الجنوبية في المقترح الأوليّ كانت تجاري امتداد خط العريش – العقبة لتشمل جزءًا من شبه جزيرة سيناء، ولكن نتيجة لضغط بريطانيّ، تُركت هذه المسالة في المذكّرة الرسمية للعام ١٩١٩ مفتوحة للتفاوض مع الحكومة المصرية.

عرضت خريطة العام ١٩١٩ التطلعات الإقليمية الصهيونية، وقد اشتملت «عنصر التقسيم»، وأظهرت استعدادًا براغماتيًا لاحتساب الأهداف غير الإقليمية، والمحدوديّات السياسية لذلك الوقت. الإقليم الذي طالبت به المنظمة الصهيونية كان أصغر من

صادقت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٢، على مكانة منفصلة لشرقي الأردن وإنشاء إدارة مستقلة هناك. وأصبح الأمير عبد الله حاكمًا هناك في العام ١٩٢٣ تحت الولاية الرسمية للمندوب السامي البريطاني على فلسطين. وهكذا فمواد الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لم تسرِ على شرقي الأردن. وقد عبّرت الحركة الصهيونية عن اعتراضها على هذا «التقسيم»، ولكنها كانت بلا حول ولا قوّة أمام السياسات البريطانية وانتداب عصبة الأمم المتحدة.

تعريف «أرض إسرائيل في حدودها الطبيعية»، والتي تشمل نحو ٥٩ ألف كيلومتر مربع،[٥] أو «أرض الميعاد». كذلك كانت المطالب الصهيونية في العام ١٩١٩ بشأن شرقي الأردن أقل من مساحة الانتداب البريطاني لاحقاً هناك، وكانت ٩٠ ألف كيلومتر مربع.

وعلى الرغم من أن خريطة العام ١٩١٩ كانت نتاج عدّة مسوّدات داخلية، فإن إعدادها لم يرافقه جدال ساخن داخل الحركة الصهيونية يضع الإقليم مقابل اعتبارات أخرى. وعليه فالخريطة لم تكن قراراً خلافيًا مقارنة بالقرار التالي الذي شكّل مفترقاً آخر العام ١٩٣٧.

خصّصت عصبة الأمم في اتفاق سان ريمو العام ١٩٢٠، الانتدابَ على سورية ولبنان لفرنسا، والانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا، وبهذا ثبّتت الحدود الشمالية للخريطة الصهيونية من العام ١٩١٩.

صادقت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٢، على مكانة منفصلة لشرقي الأردن وإنشاء إدارة مستقلة هناك. وأصبح الأمير عبد الله حاكمًا هناك في العام ١٩٢٣ تحت الولاية الرسمية للمندوب السامي البريطاني على فلسطين. وهكذا فمواد الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لم تسْرِ على شرقي الأردن. وقد عبّرت الحركة الصهيونية عن اعتراضها على هذا «التقسيم»، ولكنها كانت بلا حول ولا قوّة أمام السياسات البريطانية وانتداب عصبة الأمم المتحدة. وهكذا، على الرغم من استمرار اعتراض الحركة التنقيحية أو التصحيحية، اقتصر الجدال داخل عموم الحركة الصهيونية على الـ ٢٧ ألف كيلومتر مربع في «أرض إسرائيل الغربية»، علمًا أن المطالبات بضمّ شرقيّ الأردن أو أجزاءَ منه إلى الوطن القومي استمرّت طيلة عهد الانتداب.

ومع ذلك كانت مذكّرة العام ١٩١٩ بمثابة سابقة وضعت هيكلاً لابتناء لاحق. فقد كانت تسعى إلى تأسيس شرعية المطالب الصهيونية في محفل دوليّ. وفوق ذلك، كان سعي الحركة الصهيونية إلى أن تعريف الخريطة وحدود الوطن القومي قد فُهمَ داخليًا كتسوية بين تطلّعات تعبيرية واحتياجات أداتية.[٦]

قرار ١٩٣٧

عيّنت الحكومة البريطانية نتيجة لـ «الثورة العربية» التي اندلعت في نيسان ١٩٣٦، لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل، لتنظر في «جذر أسباب الاضطرابات».. [وما إذا كانت] لدى العرب أو اليهود أيّة شكاوى أو مظالم مشروعة».[٧]

نشرت لجنة بيل تقريرها في تموز ١٩٣٧، وقد استخلصت استعصاء الوضع في فلسطين ووصوله إلى طريق مسدود، وأنه في ظل الانتداب البريطاني لن تكون هناك أية تسوية دائمة بين اليهود والعرب. وبالتالي، اقترحت اللجنة «التقسيم» – تقسيم أرض فلسطين على النحو التالي:

(أ) دولة يهودية مستقلة ذات سيادة على امتداد الساحل، والسهول الشمالية، والجليل، وتبلغ مساحة هذه الحصّة نحو ٥ آلاف كيلومتر مربع.

(ب) دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في ما تبقّى من فلسطين، تكون مرتبطة بشرقيّ الأردن.

(ت) انتداب جديد لبريطانيا في جيب على شكل ممرّ يمتدّ من يافا إلى القدس وعدد من المدن الأخرى.

(ث) بقدر الإمكان، يجري تبادل أراضٍ وسكان بين الدولتين المقترحتين.

أقرّت الحكومة البريطانية «خطة التقسيم» التي اقترحتها لجنة بيل، ولكن سرعان ما أعادت النظر، مع تزايد التوتر في أوروبا ما رفع القيمة الاستراتيجية لفلسطين. وقبل أن تتراجع بريطانيا، كانت الحركة الصهيونية والـ «ييشوف» (تجمّع المستوطنات اليهودية في فلسطين) قد علقا في دوّامة ما سُمّي «السّجال الكبير» (The Great Pulmus) حول مقترح تحويل قسم من الوطن القومي اليهودي إلى دولة يهودية: هل يقبلون السيادة على

ثورة ١٩٣٦: اعتراض فلسطين على منهجية الإحلال.

مجرّد ٥ آلاف كيلومتر مربع، وهي أقلّ بكثير ممّا يلزم عمليًا لإقامة دولة قابلة للتطور، أم يتخلّون كليًا عن السيادة في تلك المرحلة على الأقل؟.

لأول مرّة، نوقشت إمكانية إنشاء دولة يهودية، ليس فقط بين اليهود، ولا فقط تحت العنوان المبهَم «وطن قومي»، وإنما كطرح من قبل السلطة الحاكمة في الشرق الأوسط. للمرّة الأولى، وجدت الحركة الصهيونية نفسها أمام ضرورة اتخاذ قرار حقيقيّ بشأن الدولة وأمام ضرورة مناقشة أبعادها الإقليميّة. شكّلت الحاجة لصياغة ردّ على اقتراح اللجنة الملكية مفترقاً في عملية اتخاذ القرار، حيث فرضت عملية بحث أيديولوجي وتأمّل ذاتيّ غير مسبوق، كما فرضت مداولات عملية بين مؤيدي ومعارضي التقسيم. وقد بدأ الجدال قبل نشر تقرير لجنة بيل (في ٧ تموز ١٩٣٧) منتجًا شروخًا وانشقاقات داخل وبين الأحزاب السياسية، والحركات الشبابية، والمنظمات الطوعية، والأكاديميين، والمعلمين، والكتّاب، والحاخامين. لقد اجتاح ما عُرف بـ «السِّجال الكبير» ليس فقط «الييشوف» (المستوطنات اليهودية) في فلسطين وإنما الحركة الصهيونية في الخارج أيضًا. كان ردّ الفعل الأوليّ سلبيًا لأن العرض البريطاني بدا قليل الجاذبية ومحفوفًا بالمخاطر. ومع ذلك، فالردّ اليهودي الرسمي الذي أعلن بعد شهر لدى انعقاد المؤتمر الصهيوني الـ٢٠ في ١١ آب ولدى انعقاد مجلس الوكالة اليهودية في ٢٠ آب، كان مختلفًا.

لقد كان في جذر القرار النهائيّ عاملان متناقضان: ضَعف الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، الذي أملى تبعيّة مطلقة لبريطانيا، والتزامها القويّ والموحّد حول هدفها الأساس – إقامة الدولة –ولو كان على حساب أهدافها الأخرى. وفي النتيجة تمازجت في القرار البصمتان السياسيتان لكلّ من وايزمان وبن غوريون؛ واقعية وايزمان نبعت من كونه جوهريًا إنسانا «لا– أيديولوجي» بالمفهوم الأوروبي لذلك الوقت، ومن كونه يمثل تيار «الصهيونية العامّة» («General Zionists») كما كان هو ورفاقه يدعون أنفسهم. وقد شكّل الكفاح لأجل الدولة اليهودية مركز عالم وايزمان الروحاني والعملي.

وعلى عكس واقعية وايزمان، كان بن غوريون صهيونيًا واشتراكيًا، بهذا الترتيب. وعندما تصادم هذان المعتقدان، مثلما حصل في مسألة التقسيم، رفض الحلول الاشتراكية – التي طرحتها أحزاب الجناح اليساري، بما في ذلك حزبه هو – وتشبّث بلافتة فريق وايزمان الصهيونية السياسية ذات النزعة البراغماتية. أمّا بيرل كَتسنلسون – قائد مركزيّ في حزب مباي – فقد كان شخصية حاسمة في قرار العام ١٩٣٧. في اعتراضه الأوليّ القويّ على التقسيم تجنّب المحاججات الأيديولوجية من طرف الاشتراكيين، والمحاججات الدينية الأصولية من طرف اليمين. ولأن تحفّظاته نجمت أساسًا من عدم ثقته في النوايا البريطانية، استطاع المساعدة في صياغة التسوية بدعمه المدروس لمبدأ التقسيم.

وهكذا، تولّد إلى حين انعقاد المؤتمر الصهيوني سجال قويّ جدًا بين مؤيّدي ومعارضي التقسيم. وفيما يلي ملخّص الحجج الأساسيّة للفرقاء كما يلي:

فريق المعارضين الأشدّاء لفكرة التقسيم، كانوا مؤيّدين لفكرة الدولة اليهودية ولكن «على كامل أرض إسرائيل» (خلافًا لآخرين رفضوها كلّية)؛ وكانت حججهم الأساسية: اجتماعية (هشومير هتسعير، هكيبوتس همئوحاد)، ودينيّة (مزراحي)، وقومية (الحركة التنقيحية أو التصحيحية، وهي قسم من الصهيونية العامّة وهكيبوتس همئوحاد). أمّا فريق المعارضين المعتدلين، وكان يشمل أجزاء من «مباي» والصهاينة الأميركان («American Zionists») فقد صاغوا حجّتهم بمصطلحات الجدوى الاقتصادية والقدرات الاستيعابية. ولم يكن الأمن اعتباراً رئيسيًا في العام ١٩٣٧، لأن الفرضية كانت أن الجيش البريطاني سيبقى وسيحافظ على القانون والنظام.

ومن الناحية الأخرى، كانت حجج فريق مؤيّدي التقسيم أن السيادة هي الوسيلة الرئيسة لتحقيق الأهداف الصهيونية. لقد كانوا براغماتيّين يطرحون اعتبارات تكتيكية، ويحاججون – بين حجج أخرى – أن مقترحات لجنة بيل يمكن تحسينها، وأن الحدود يمكن توسيعها في المستقبل.

أمّا فريق المؤيّدين الأشدّاء فقد ناصروا مقترح التقسيم بحجّة أنه إمّا سيزيد من احتمالات التعايش اليهودي– العربي، أو أن

الحكم الذاتي (وحتى إنشاء مركز روحاني) هو أكثر أهمية من مساحة الأرض.

أمّا الفريق المتردّد فقد طرح أربعة شروط مسبقة قبل النظر في التقسيم:

١. يجب أن تكون المساحة المقترحة للدولة اليهودية «كافية» لدعم دولة قابلة للتطور. وقد كان بن غوريون الوحيد بين القادة المركزيين الذي قال صراحة إن ١٢ ألف كيلومتر مربع يمكن أن تكفي، على الأقل في الوقت الحالي.[٨]

٢. يجب أن تكون الحدود قابلة للدفاع عنها. ولم تكن الاعتبارات الدفاعية مركزية لأنه كان مفترضًا أن بريطانيا ستبقى مسؤولة. وعليه فمصدر القلق الرئيس كان أمن المستوطنات اليهودية.

٣. يجب أن يكون اليهود في الدولة اليهودية أغلبية بارزة، بحيث تشمل الدولة أقلّ عدد ممكن من العرب. لقد كانت هذه قضية رئيسة بسبب أهمية رفع القيود عن الهجرة اليهودية. وقد وردت في التقارير تقديرات تشير إلى أن هجرة سنوية بواقع ٦٠ ألف يهودي من شأنها أن تنتج أغلبية يهودية ليس قبل الخمسينيات. وحيث جاء في التقرير أنّ ٢٢٥ ألف عربي سيبقون في الدولة اليهودية (و١٢٥٠ يهوديا في الدولة العربية)، ورد اقتراح «أنه يجب إجراء نقل أراضٍ، وتبادل سكّاني أيضًا، قدر المستطاع. جميع القادة اليهود عارضوا علنًا هذا المقترح؛ ولكن بعضهم في إدلاءات خاصّة أيّد الفكرة، في حال فرضتها بريطانيا».

٤. من طرفهم، يجب أن يوافق الفلسطينيون والدول العربية على خطة التقسيم موافقة واضحة صريحة. الفريق المتردّد، لا سيّما بيرل كتسنلسون، خشي من أن الدولة اليهودية ستظل تعاني نقص الأرض والسلام.

كانت حجة البراغماتيّين الرئيسة أن الموافقة المبدئية على التقسيم من شأنها أن تمهّد الطريق نحو سيادة يهودية. وكان لديهم خوف من أن رفض التقسيم قد يستتبع تغييرًا في السياسة البريطانية يؤدّي إلى خنق الاستيطان اليهودي أو إلى إقامة دولة عربية على كامل أرض فلسطين. لقد اعتقدوا أن قبول مبدأ التقسيم سيمنح المشروع الصهيوني شرعية دولية، وسيوفر حلاً لمعاناة اليهود في أوروبا. كثيرون كانوا على أمل أن قبول التقسيم سيمهّد الطريق أيضًا نحو إنهاء الصراع العربي – اليهودي.

الجدال

كان من شأن اقتراح لجنة بيل أن يحقق لليهود ١٠ بالمئة من المطالب التي طرحوها العام ١٩١٩، ونحو ٢٠ بالمئة من أرض إسرائيل الغربية. من ناحية أخرى، كان يتيح فرصة إقامة دولة ذات سيادة. كان هذا هو جوهر النقاش في العام ١٩٣٧. وإذا كان ردّ الفعل السلبي الأول على الاقتراح هو الموقف السائد، ففي المؤتمر الصهيوني كان المؤيدون والمتردّدون هم الأغلبية. لقد شمل الجدال كلّ المؤسسات في المستوطنات اليهودية (اليشوف) وفي الحركة الصهيونية في الخارج، والمداولات عالية النبرة كانت عاطفيّة ومؤثرة ونوعيّة جدًا. وكانت هناك أيضًا بعض المفارقات المفاجئة.[٩] فالمعارضون، الذين كانوا عمومًا ضد البريطانيين، فضّلوا استمرار الانتداب البريطاني. والمعارضون التعبيريون، الذين كانت حججهم أخلاقية، رغبوا في تشكيل تحالفات سياسية مع معارضين أيديولوجيين، بينما مؤيدو التقسيم البراغماتيون أظهروا ولاءً تنظيميًا أقوى لأحزابهم. ميزة أخرى لافتة في هذا الجدال، كانت تتعلق بالتساؤل ما إذا كان الوقت يلعب لمصلحة أم ضدّ مصلحة مساعي المشروع الصهيوني.[١٠] وكذلك التأكيد على الإحساس بأن الموضوع عاجلٌ وملحّ، وعلى الإيمان القوي بأن الحصول على دولة سيعزّز هجرة يهود أوروبا البائسين، لإنقاذهم من جهة، ولتحقيق الأهداف الصهيونية من جهة أخرى.

في نظرة إلى الوراء، ساعد الانقسام إلى معسكرين – مؤيدون ومعارضون – على خلق خطاب عامّ شامل وعريض حول الخيارات التي يجب طرحها ومناقشتها ومن ثمّ اتخاذ القرار، حيث رفض القادة الصهاينة خيار «نقرّر ألاّ نقرّر». ودون علم الصهاينة، كانت بريطانيا قد غيّرت موقفها السابق الذي كان لمصلحة التقسيم، ولذلك لم يكن أثر آنيّ ومباشر مهمّ للقرار الصهيوني. ولكن هذه الحقيقة لا تقلّل من أهمية السجال الداخلي.

القرار

القرار/ التسوية التي صيغت بحذر، والتي تبنّاها المؤتمر الصهيوني في العام ١٩٣٧ أيّدت مبدأ التقسيم كتنازل، لقاء دولة ذات سيادة:

- أكد القرار من جديد على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، وعلى حقه في وطن قوميّ كحق ثابت غير قابل للتصرّف.
- رفض القرار تأكيد اللجنة الملكية أن الانتداب لم يعد صالحًا وطلب استمرار الالتزام به.
- رفض القرار ما خلصت إليه اللجنة بشأن استحالة التوفيق

تجاهل الفلسطينيون في إصرارهم على هذا الموقف عمليًا الواقع السياسي الناشئ حينذاك. لقد اختاروا منهج إمّا كلّ شيء أو لاشيء، كما المعارضون المتطرّفون اليهود: إمّا حُكم كلّ فلسطين، أو استمرار الخضوع للبريطانيين. ونتيجة لهذا النهج الاختزاليّ في طرح الخيارات تمّ اعتماد الخيار الأول، ما أدّى إلى المطالبة بإنهاء الانتداب وإقامة دولة عربية فلسطينية بدلاً عنه على كامل مساحة أرض فلسطين.

بين التطلعات الوطنية اليهودية والعربية في فلسطين، وأعلن استعداد الشعب اليهودي التوصل إلى تسوية سلمية مع العرب في فلسطين على أساس الاعتراف المتبادل في الحقوق.

- أعلن القرار أن الخطة التطبيقية للتقسيم التي اقترحتها اللجنة الملكية غير مقبولة.
- فوّض القرار اللجنة التنفيذية الصهيونية الدخولَ في مفاوضات للوقوف على شروط الحكومة البريطانية لمقترح إقامة الدولة اليهودية.
- تمّ التوصل إلى اتفاق أنه إذا انبثقت خطة تطبيقية معيّنة لإقامة الدولة اليهودية، تُعرَض الخطة لإقرارها في مؤتمر منتخب جديد.

على الرغم من أن القرار لم يحظَ بالإجماع (اتّخذ بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر)، فقد تم التوصل إلى تسوية بين المؤيدين والمتردّدين كانت لها تداعيات مهمّة على مستقبل ديمقراطية عملية اتخاذ القرار في الحركة الصهيونية.

بعد انقضاء المؤتمر الصهيوني وتأجيل البت في القرار النهائي، ادّعى بعض المعارضين أنهم لم يصوّتوا لصالح التقسيم، قائلين إن اللجنة التنفيذية لم تفوَّض سوى دراسة عرض بريطانيا إقامة دولة – بمعنى آخر الجانب السيادي وليس التقسيم. ومع ذلك فإن المعنى السياسي لقرار المؤتمر كان واضحًا.

الموقف الفلسطيني

رفضت جميع فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية رسميًا مبدأ التقسيم – ليس فقط اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، إنّما أيضًا النشاشيبيّون الأكثر اعتدالاً والمقرّبون من الأمير عبد الله. فقد رأت هذه الفصائل أن الثورة العربية، التي أدّت إلى إنشاء اللجنة، قد فشلت في تحقيق أهدافها إذا كان تقسيم فلسطين هو النتيجة.[١١] وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي حول مسائل أخرى، فإن القيادة الفلسطينية تمسّكت بمطلب إقامة دولة عربية على كامل أرض فلسطين، ورفضت التقسيم لأسباب شبيهة بأسباب المعارضين الأشدّاء للتقسيم في الطرف اليهودي.[١٢]

كان موقف الفلسطينيين والدول العربية أن اليهود لا يمتلكون أي مطالب شرعية على أرض فلسطين، وأن مجرّد فكرة إقامة دولة يهودية على أيّ جزء من أرض فلسطين هي غير عادلة وغير مقبولة.

كان من شأن الموافقة على التقسيم، أي أن تكون لليهود سيطرة إقليمية، أن تتضمّن الاعتراف بحقوقهم في فلسطين، وكانت لتشكّل نقطة تحوّل في الموقف الفلسطيني. وفعلاً، مثل هذا التطور الذي سينجم عنه هجرة يهودية كان هو بالذات ما هدفت الثورة العربية إلى منعه.

تجاهل الفلسطينيون في إصرارهم على هذا الموقف عمليًا الواقع السياسي الناشئ حينذاك. لقد اختاروا منهج إمّا كلّ شيء أو لاشيء، كما المعارضون المتطرّفون اليهود: إمّا حُكم كلّ فلسطين، أو استمرار الخضوع للبريطانيين. ونتيجة لهذا النهج الاختزاليّ في طرح الخيارات تمّ اعتماد الخيار الأول، ما أدّى إلى المطالبة بإنهاء الانتداب وإقامة دولة عربية فلسطينية بدلاً عنه على كامل مساحة أرض فلسطين. وما تحقق في الواقع على المدى القصير هو الخيار الثاني– استمرار الانتداب، ولكن على المدى البعيد ضاعت كلّ فلسطين. وفوق هذا، كان الفلسطينيون أقلّ استعدادًا للنظر في التقسيم عندما طرح قرار التقسيم العام ١٩٤٧ في الأمم المتحدة.

أهميّة ١٩٣٧

وضعت اللجنة الجديدة لتقسيم فلسطين (لجنة وودهِد) في تشرين الأول ١٩٣٨ نهاية لمقترح التقسيم البريطاني. وفي أعقاب ذلك، عقدت بريطانيا مؤتمر لندن العام ١٩٣٩، ودُعي إليه ممثلو الحركتين الصهيونية والفلسطينية والدول العربية بهدف التوصل

إلى موقف يرضاه الطرفان. أعقب فشل المؤتمر إصدار «الكتاب الأبيض» في أيار ١٩٣٩، والذي فرض قيودًا شديدة على الهجرة اليهودية والمُلكية اليهودية للأرض في فلسطين.

كان التأثير الفوريّ والمباشر لقرار الحركة الصهيونية العام ١٩٣٧ محدودًا نسبيًا. ولكن أهميته الداخلية كانت حاسمة، إذ أكّد مبدأ قبول النظر في التقسيم وتسوية إقليمية، وفي الوقت نفسه أكّد أن السيادة هي الأمر المهمّ. قرار ١٩٣٧ مهّد الطريق لإجماع بين أغلبية اليهود (امتدّ ٣٠ عامًا، من ١٩٣٧–١٩٦٧) على التقسيم الجغرافي لأرض إسرائيل.

صيغت مصطلحات كثيرة في العام ١٩٣٧: تقسيم أرض إسرائيل، حقوق تاريخية، حدود آمنة، حدود طبيعية، ترانسفير/نقل، ترسيم خرائط وعدم ترسيم خرائط. صاغ المعارضون مصطلحات مثل: ولا شبر واحد (من الأرض)، إسرائيل الكبرى (غير المقسّمة)، سلامة الأرض، ضفّتا نهر الأردن (وأيضًا، دولة على ضفتي نهر اليركون)، أرض أجدادنا، صرخة من أجل الأجيال القادمة. ومن الجهة الثانية، صاغ مؤيّدو التقسيم مصطلحات مثل: تسوية تاريخية، السلام مقابل السيادة، دولة الآن، عقدة مسّادا، حدود سياسية، أرض الميعاد كتطلّع مجرّد.

إقرار التقسيم في ١٩٤٧

تغيّر العالم اليهودي تمامًا بين العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ نتيجة للحرب العالمية الثانية والهولوكوست (المحرقة). لدى نهاية الحرب، كانت الحاجة لإيجاد حلّ ليهود أوروبا اللاّجئين أكثر إلحاحًا. وقد أدّت أحداث عديدة متعلقة بالأرض والحدود إلى طرح التقسيم في الأمم المتحدة.

اقترحت اللجنة الأنجلو- أميركية لتقصّي الحقائق (نيسان ١٩٤٦) إقامة نظام الوصاية في فلسطين – وليس تقسيمها بين العرب واليهود – كما اقترحت منح تأشيرات هجرة لمئة ألف يهودي من أوروبا.[١٣] واقترحت خطة موريسون – غاردي (تموز ١٩٤٦) نوعًا ما كَنتنة فلسطين، أي تقسيمها بطريقة مشابهة لمبدأ التقسيم إلى كانتونات أو مقاطعات.[١٤]

على الصعيد الصهيوني الداخلي، كان القرار الأكثر أهمية قد اتخذته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية الموسّعة في باريس آب ١٩٤٦، وذُكر فيه: «اللجنة التنفيذية على استعداد لمناقشة مقترح إقامة دولة يهودية قابلة للتطور على مساحة مناسبة من أرض إسرائيل».

مقارنة مع قرار العام ١٩٣٧، الذي لم يُذكر فيه التقسيم، إذ أقرّ المبدأ فقط وبشكل غير مباشر، فإن عبارة «مساحة مناسبة» تضمّنت إشارة إلى التقسيم. وقد كان ذلك سعيا من الوكالة اليهودية لكسر الجمود الذي اعترى المداولات البريطانية، ولكن في المقام الأول، سعيًا لإقناع الولايات المتحدة بدعم إقامة دولة يهودية.

في كانون الأول ١٩٤٦، جمع الكرَب المجلس الصهيوني الثاني والعشرين تحت غمامة تدمير يهود أوروبا ومحنة اللاجئين اليهود، فأعلن المجلس دعمه التامّ لإقامة دولة يهودية حالاً وسريعًا. الحاجة الماسّة للسيادة في هذه الظروف أجبرت معظم القادة الصهاينة على الموافقة على التقسيم، فقد أصبح حتى ذلك الحين استنتاجًا حتميًا لدى الجميع، عدا غُلاة المعارضين الأيديولوجيين في اليمين (التنقيحيون) وفي اليسار (هشومير هتسعير).

نشرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) تقريرها في آب ١٩٤٧. وقد دعت غالبيةُ أعضاء اللجنة إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وإنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين – واحدة يهودية، وواحدة عربية – وجَعل القدس تحت الوصاية الدولية بإشراف الأمم المتحدة. وقاربت المساحة المقترحة للدولة اليهودية ١٦ ألف كيلومتر مربع، نحو ٦٢ بالمئة من فلسطين. كذلك اقترحت الخطة المطروحة، وللمرة الأولى، دولة فلسطينية عربية منفصلة ومستقلة عن شرق الأردن.

وفي حين أن القيادة الفلسطينية والدول العربية رفضت مقترح UNSCOP، فقد اعتبرته الحركة الصهيونية انتصاراً على الرغم من تعقيدات الهيكلية الإقليمية والحدود الطويلة جدًا للدولة اليهودية المقترحين، وعلى الرغم من استبعاد معظم الجليل والقدس و٣٩ مستوطنة من تلك الدولة. وقد تمّت المصادقة على مقترح UNSCOP في المجلس العامّ الصهيوني الخامس عشر الموسّع بأغلبية كبيرة،[١٥] ورحّب به معظم اليهود؛ وحشدت الوكالة اليهودية لأجل تبنّي المقترح في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

صوّت أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٤٧، لصالح خطة التقسيم. وكانت الخطة مماثلة في جوهرها لمقترح الأغلبية في لجنة تقصّي الحقائق الخاصة بفلسطين UNSCOP سوى أن المساحة المقترحة للدولة اليهودية جرى تقليصها إلى ١٤ ألف كيلومتر مربع، أي نحو ٥٥ بالمئة من فلسطين (أرض إسرائيل). وفي حماس كبير رحّب معظم اليهود في فلسطين والحركة الصهيونية بقرار الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فالمشاكل التي أثارها معارضو التقسيم المعتدلون، والشكوك والمخاوف التي شغلت بال المتردّدين في ١٩٣٧ لم تتبخّر في ١٩٤٧. فالشروط الأربعة التي طُرحت في جدال ١٩٣٧ لم تتمّ

أشارت موافقة الحركة الصهيونية على التقسيم العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ إلى استعدادها لتعريف المصالح القومية كخيار بين قيم متناقضة، في سياق سياسيّ محدّد. وليس مهمًا ما إذا كان الاستعداد للتخلّي عن أرض هو مسألة تكتيكيّة مجرّدة، إذ كان يُنظر إلى التنازلات الإقليمية على أنها مخاطرة كبيرة ولا رجعة عنها. ولذلك، فإن قرارات ما قبل ١٩٤٨ التي اتخذتها الحركة الصهيونية حسمها على نحو ثابت التوجّه البراغماتي، وهو الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧.

تلبيتُها أو لُبّيت جزئيًا فقط؛ مساحة الدولة اليهودية المقترحة في خطة التقسيم العام ١٩٤٧ لم تُضِفْ إضافة مهمّة في الأراضي الصالحة للزراعة، والتي اعتُبرت في ذلك الوقت أقلّ من كافية لاستيعاب الملايين من اليهود؛ والحدود المقترحة لم توفّر حلاً لمشكلة الأمن، وقد أصبح واضحًا أن الدولة اليهودية لن تحظى بموافقة العرب داخل فلسطين ولا خارجها؛ وأخيراً، لم تكن الأغلبية اليهودية أغلبية بارزة (فقط ٦٠ بالمئة) على الرغم من أن خطوط التقسيم رُسمت لتضمن أغلبية يهودية في الدولة اليهودية.

يدل استعداد الحركة الصهيونية لتجاهل كل هذه النواقص على أنها قرّرت تبنّي خطة التقسيم للعام ١٩٤٧ لأنها أعطت الأولوية لهدف تحقيق السيادة على الأهداف الأخرى بما فيها القيم التعبيرية. كفّة السياسة، وليس الجغرافيا، هي التي رجحت في الموافقة الصهيونية على خطتي التقسيم للعام ١٩٣٧ والعام ١٩٤٧ .

نتيجة لحرب ١٩٤٨– ١٩٤٩ ، أوصلت الحدود الموسّعة مساحة دولة إسرائيل إلى ٢٠،٦٠٠ كيلومتر مربع. وضُمّت بقيّة الأراضي إلى الأردن، وضمّ قطاع غزة إلى الإدارة المصرية. لم تنشأ دولة فلسطينية، وحتى العام ١٩٦٧ كان التقسيم بين إسرائيل ودولتين عربيّتين.

عبّرت الحركة الصهيونية في القرارات الرئيسة بشأن الأرض، التي اتخذتها في فترة ما قبل الدولة، عن استعدادها مقايضة الأرض لقاء قيَم أخرى. وكانت السيادة السياسية هي القيمة الرئيسة «الأخرى». هناك ازدواجية تنعكس في المواقف اليهودية تجاه الأرض في قرارات الأعوام ١٩١٩ و ١٩٣٧ و١٩٤٧.[١٦] كانت هذه المواقف عاطفيّة متّصلة بالإحساس بالهُوية الجماعية، بوطن الآباء، بالوطن الأمّ، وبالوطن القومي، وأدّت إلى مواقف اتّسمت بالتعبيريّة. ومن جهة ثانية نُظر إلى الأرض كمورد ملموس، كوسيلة لتلبية احتياجات معيّنة – مثل قابليّة النموّ والتطور، الأمن، الجدوى الاقتصادية، التطور الاجتماعي، والثروات الطبيعية، إلخ – وهذا أدّى إلى اتخاذ مواقف أداتيّة.

أشارت موافقة الحركة الصهيونية على التقسيم العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ إلى استعدادها لتعريف المصالح القومية كخيار بين قيم متناقضة، في سياق سياسيّ محدّد. وليس مهمًا ما إذا كان الاستعداد للتخلّي عن أرض هو مسألة تكتيكيّة مجرّدة، إذ كان يُنظر إلى التنازلات الإقليمية على أنها مخاطرة كبيرة ولا رجعة عنها. ولذلك، فإن قرارات ما قبل ١٩٤٨ التي اتخذتها الحركة الصهيونية حسمها على نحو ثابت التوجّه البراغماتي، وهو الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧ .

لا تتجاهل المقارنة بين قرارات ما قبل الدولة مع تلك التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين حاليًا الظروف المختلفة جدًا القائمة اليوم. فمثلاً، منذ ١٩٤٨ أصبحت مسألة السيادة ثانوية، ويظهر هذا في التحول من شعار «الأرض مقابل السيادة» إلى شعار «الأرض مقابل السلام». ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن الشعارين ما زالا راهنَين. ولذلك فإن المقارنة لا تتناول مضمون القرارات وإنما الاستعداد لتعريف الخيارات بمصطلحات تطرح قيمًا متضاربة أو متناقضة.

هذا النوع من الخيارات موجود في القرارات المتعلقة بالمسائل الإقليمية فقط في حالة النظر إلى الأرض نفسها أداتيًا وموازنة قيمتها مقابل احتمالات تحقيق قيم أخرى مثل السيادة، السلام... ويختفي الخيار تمامًا عندما يُنظر إلى الأرض كلّها كقيمة تعبيرية – غير قابلة للتفاوض تحت أي ظرف. وفي نظرة إلى الوراء، فإن كلمات بن غوريون قبل قرار ١٩٣٧ ما زالت صامدة في اختبار الزمن: «نحن أمام اتخاذ قرار، وليس إصدار حُكم».[١٧]

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة رجاء زعبي]

الهوامش

١. فلسطين هو الاسم الرسمي الذي استخدمه البريطانيون للدلالة على منطقة غربي نهر الأردن.

٢. اعتمادًا على إسحق غال- نور، تقسيم فلسطين (نيويورك، ١٩٥٥).

3. PRO FO 371\4170 (شباط ١٩١٩). تبرير ذلك يظهر في رسالة وايزمان إلى لويد جورج بتاريخ ١٩١٩/١٢/٢٩. وانظروا أيضًا: حاييم وايزمان، رسائل وأوراق حاييم وايزمان (سلسلة أ، رسائل)، حرّره ليونارد شتاين (لندن، ١٩٦٨-١٩٨٥) ٩: ٢٧٧-٢٧٩.

٤. جدعون بايجر، تاج مستعمَرة أم وطن قومي؟ (القدس، ١٩٨٣) ٣٢ / عبري.

٥. تشمل هذه المنطقة ٢٧,٠٠٠ كم مربع من فلسطين الغربية؛ ونحو ١٧,٠٠٠ في شرق الأردن، ١١,٠٠٠ في سورية (مرتفعات الجولان والباشان)، ١,٠٠٠ في جنوب لبنان (حتى نهر الليطاني)، و٣,٠٠٠ كم مربع في سيناء. انظروا م. براور «حدود أرض إسرائيل»، في الموسوعة العبرية (القدس ١٩٥٧) / عبري.

٦. الحجج الأداتية تستثير «حاجات» مثل الدفاع، الجدوى الاقتصادية؛ وهي ترغب في مقارنة التكلفة والمردود. أمّا الحجج التعبيرية فتستثير مبدأ أعلى: الدين، الأيديولوجيا، التاريخ، اللغة، القومية، أو الثقافة، وذلك لكي تثبت أن منطقة ما «تنتمي»، وبالتالي لا ينبغي أن تكون موضوعًا لتسوية أو حتى لنقاش.

٧. تقرير اللجنة الملكية بشأن فلسطين (تموز ١٩٣٧) لندن Cmd. 5854:2.

٨. بروتوكول اللجنة المركزية لحزب مباي، ١٠ نيسان ١٩٣٧، ص ١٢.

٩. يوسف غورني، المسألة العربية والمشكلة اليهودية (تل أبيب، ١٩٨٥) ص ٣١٥-٣١٦ / عبري.

١٠. يونتان شابيرا، تنظيم القوّة (تل أبيب، ١٩٨٩) ص ٣١٦ / عبري.

١١. و. ف. عبوشي، العرب الغاضبون (فيلادلفيا، ١٩٧٤) ص ٤٩. / إنكليزي

١٢. يهوشواع بورات، من الانتفاضات إلى الثورة: الحركة الوطنية العربية - الفلسطينية ١٩٢٩ - ١٩٣٩ (تل أبيب، ١٩٧٨) ص ٢٧٢ / عبري.

١٣. تقرير اللجنة الأنجلو- أميركية لتقصّي الحقائق (١٩٤٦).

١٤. مقترحات لمستقبل فلسطين (تموز ١٩٤٦ - شباط ١٩٤٧).

١٥. اجتماع المجلس العام الصهيوني الموسع، زيوريخ، أيلول ١٩٤٧، الأرشيف الصهيوني المركزي، ملف 320/S/5.

١٦. جان غوتمان، أهمية الأرض (تشارلوتسفيل، VA، 1973) ص ١٤-١٦.

١٧. مسار سياستنا: بروتوكول المجلس العالمي لبوعَلي تسيون - عمال صهيون (القدس ١٩٣٨) ص ٢٩١ / عبري.